المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

فلسفة العلاقة بين الادخار و العنف الاقتصادي المستدام _ أقليم كوردستان العراق انموذجا [دراسة نظرية فلسفية]

The philosophy of the relationship between savings and sustainable economic violence - Iraqi Kurdistan as a model: a philosophical theoretical study

أ. م. د. أيوب أنور حمد سماقه يى
Dr.Ayub A.Hamad smaqae
ayubanwar74@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين / اربيل

الكلمات المفتاحية: الادخار ـ العنف الاقتصادي المستدام.

Keywords: thrift - sustainable economic violence.

المستخلص:

اذا كان للعنف أشكالا متعددة كالعنف الجسدي و النفسي و الجنسي، و له تداعيات خطيرة في المجتمع، هناك نوع أخر من العنف لا يقل خطورة عن الانواع الاخرى، ألا وهو العنف الاقتصادي و العنف الاقتصادي المستدام. ومع ان هذا النوع من العنف هو حصيلة الادخار و الاقتطاع الاجباري في الرواتب و تأخير توزيع الرواتب و ايقاف الترقية و الترفيع الوظيفي في اقليم كورستان العراق، الاّ انّ الإلتماس و التطرق لهذا الموضوع و دراسة العلاقة بين الادخار و العنف الاقتصادي المستدام يرقى الى مستوى العدم. وعلى ضوء ما سبق جاء هذا البحث ليحلل فلسفة العلاقة بين الّادخار و العنف الاقتصادي المستدام، و من خلال النتائج التي توصل اليها البحث ظهر بأن الادخار الاجباري هو شكل من اشكال العنف الاقتصادي، والعنف الاقتصادي في اقليم كوردستان - العراق لم تتزايد فحسب بل استمرت كنتيجة حتمية للادخار و الاقتطاع الاجباريين، و التلكوء في توزيع الرواتب و ايقاف الترقية و الترفيع الوظيفي لهما تأثير واضح على استدامة العنف الاقتصادي في اقليم كوردستان- العراق، و في الختام أوصى البحث بمجموعة سياسات و توصيات مهمة لردع و حد العنف الاقتصادي المستدام في الاجل الطويل، و منها الاستدامة المالية للاقليم و الادارة المستدامة لاقتصاد الاقليم، اتباع سياسات الحد من العنف الاقتصادي المستدام في الاجل القصير على مستوى السلطة التنفيذية من خلال ازالة الادخار الاجباري و افتتاح الحساب البنكي للموظفين و طلب قروض من الحكومة الاتحادية. أما على المستوى التشريعي: فيجب تنظيم الرواتب المدخرة كقروض في ذمة الحكومة. من جانب أخر و على مستوى منظمات المجتمع المدني: ينبغي على هذه المنظمات ان تضغط على الحكومة من خلال الاجراءات القانونية و الديمقراطية. وعلى مستوى الجامعات و المراكز الاكاديمية: تقتصر دور المفكرين و المتخصصين في العنف الاقتصادي على عرض مسارات العنف الاقتصادي و المساهمة في دقة تشخيص نوع و ابعاد حجم مشكلات العنف الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

Abstract

If violence takes many forms, such as physical, psychological, and sexual violence, and has serious repercussions in society, there is another type of violence that is no less dangerous than the other types, which is economic violence and sustainable economic violence. Although this type of violence is the outcome of savings, compulsory deduction in salaries, delay in distributing salaries, stopping promotion, and job promotion in the Kurdistan Region of Iraq, the petition and addressing this issue and studying the relationship between saving and sustainable economic violence amounts to nothingness. In light of the foregoing, this research came to analyze the philosophy of the relationship between saving and sustainable economic violence, and through the findings of the research, it appeared that compulsory saving is a form of economic violence, and economic violence in the Kurdistan Region - Iraq not only increased but continued as an inevitable result. Compulsory savings and deductions, the delay in distributing salaries, and stopping promotion and job promotion have a clear impact on the sustainability of economic violence in the Kurdistan Region - Iraq, and in conclusion, the research recommended a set of important policies and recommendations to deter and limit sustainable economic violence in the long term, and Including the financial sustainability of the region and the sustainable management of the region's economy, adopting policies to reduce sustainable economic violence in the short term at the level of the executive authority through the removal of compulsory savings, opening a bank account for employees and requesting loans from the federal government. At the legislative level: the salaries saved as loans owed by the government must be regulated. On the other hand, and at the level of civil society organizations, these organizations should pressure the government through legal and democratic procedures. At the level of universities and academic centers: The role of thinkers and specialists in economic violence is limited to presenting the paths of economic violence and contributing to the accuracy of diagnosing the type and dimensions of the problems of economic violence in the Kurdistan Region of Iraq.

المقدمة

على الرغم من ظهور ادلة واضحة عن العنف الاقتصادي، الا ان هناك تقصير متعمد في الاهتمام بالموضوع و تغاضي متعمد عن هذا الشكل من أشكال العنف مقارنة بالعنف الجسدي أو الجنسي، ولا يعترف بوجوده اصلا. مع ان العنف الاقتصادي هو حصيلة و نتاج الادخار و الاقتطاع الاجباريين و من أثار تأخير و عدم توزيع الرواتب في موعدها و ايقاف الترقية و الترفيع الوظيفي في اقليم كوردستان العراق، الا ان الدراسات لا تتطرق للموضوع، و اذا تطرقت اليها، يلفها الغموض و عدم شفافية الرؤيا و لا تسبر في اغوار العلاقة بين الادخار الاجباري و العنف الاقتصادي المستدام.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الغموض الفلسفي للعلاقة بين الادخار والعنف الاقتصادي المستدام، والمفهوم غير الواضح للعنف من منظور اقتصادي، والتعريف غير الواضح للعنف الاقتصادي المستدام في الأدبيات الاقتصادية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

أهمية البحث:

١_ تكمن أهمية البحث في المناخ الاقتصادي المتمثل في الادخار الاجباري المفروض غصبا و علاقته بالعنف الاقتصادي المستدام في اقليم كوردستان العراق.

٢_ يشغل هذا الموضوع حيّزا كبيرا من الاهتمام المحلي في اقليم كوردستان العراق.

٣_ يمكن اعتبار البحث اول دراسة تتناول العلاقة بين الادخار و العنف الاقتصادي المستدام في اقليم كوردستان العراق.

فرضية البحث: بني البحث على فرضية مفادها ان الادخار الاجباري هو شكل من اشكال العنف الاقتصادي، واستمرار الادخار و الاقتطاع الاجباريين و تاخير توزيع الرواتب و ايقاف الترقية و الترفيع الوظيفي يؤدي الى استدامة العنف الاقتصادي ضد الموظفين والمتقاعدين في اقليم كوردستان - العراق.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على فلسفة العلاقة الموجودة بين الادخار و الاقتطاع الاجباريين و استدامة العنف الاقتصادي، فضلا عن دراسة و تحليل أهم الاعراض الاقتصادية للعنف الاقتصادي المستدام، و بيان أهم انواع العنف الاقتصادي ضد الموظفين في اقليم كوردستان- العراق.

منهجية البحث: في دراسة و تحليل العلاقة بين الادخار و الاقتطاع الاجباريين و استدامة العنف الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق اعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، كما اعتمد على التحليل الاستنباطي لاستخلاص الاثر الاكثر اهمية والتي تقف كحجر عثرة في طريق التخلص من العنف الاقتصادي، وفي ضوء مفهوم العنف الاقتصادي المستدام و لتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم البحث الي المحاور الاتية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي.

المحور الثاني: فلسفة علاقة الادخار الاجباري باستدامة العنف الاقتصادي. و خلص البحث الى جملة من الاستنتاجات و المقترحات لسياسات الحد من العنف الاقتصادي في اقليم كوردستان - العراق.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي.

اولا: الراتب: تعني المبالغ النقدية التي يحصل عليها الموظف لقاء ما يقوم به من اعمال مكلف بها، والمسؤوليات و الواجبات التي تناط به، وبمعدل دفع شهري في الغالب (المعاضيدي، سعيد، 45:2021).

ثانيا: مفهوم الادخار Definition of the saving: تتعدد المفاهيم الخاصة بالادخار بتعدد المدارس الاقتصادي، إلا أنها تشترك في نظرتها و تفسيرها للادخار على انه واحد من النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الافراد و الدولة على حد سواء، و هو قرار يعني الاحتفاظ بجزء من الدخل المتوفر(المتاح) بعيدا عن الإنفاق الاستهلاكي على امل او بهدف الاستفادة منه في المجالات الاقتصادية المختلفة و اهمها الاستثمار، و بالتالي تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية خاصة او عامة (سهو،3:2016). ويعرف الادخار بانه ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف به الذي لم ينفق على الاستهلاك (الادريسي،209:1986) أي ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك (ساموبلسون و نوردهاوس،788:2001).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

ثالثا: أنواع الادخار types of savings ، لكل إنسان أسبابه الخاصة والتي تدفع به إلى ادخار جزء من دخله بدلا من استهلاكه كاملا. وتكون بعض هذه الأسباب إجباريا لا سلطة للإنسان عليها، وبعضها الأخر اختياريا ينبع من رغبته و إرادته الذاتية. ويمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين:

1- **الادخار الاختياري Voluntary savings :** وهو الادخار الحر، الذي يقوم به الفرد بمحض إرادته ورغبته. أي أن الفرد يقوم به طوعاً و استجابة لإرادته و رغبته(سهو،3:2016) والعديد من الإجراءات والسياسات تساعد على زيادة حجم الادخار الحر من خلال خلق وتنمية الوعي الادخاري بين المواطنين ودعم الضمانات، و إعطاء المدخرات وتطوير وتوسيع الثقة في مؤسسات الادخار. تحسين خدماتها، على سبيل المثال، يتعلق الأمر بالمدخرات المدفوعة بالرغبة في تحصيل مبلغ كافٍ لشراء سلعة معينة، أو الاستثمار في العقارات أو الأوراق المالية لهذا الغرض. الأرباح المستقبلية، أو تكوين الثروة التي يرثها الإنسان لأبنائه (خضير،2:2014). يعني الادخار الاختياري بان يتقدم الموظف بطلب الى دائرته لاستقطاع نسبة يحددها من راتبه لفترة معينة (سماقةي، 20:2019).

2- **الإدخار الإجباري Compulsory saving:** وهو ادخار يجبر عليه الفرد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات (سهو،3:2016). والقرارات الحكومية ينبغي أن يكون وفقا لقانون صادر من البرلمان أو وفقا لقانون الموازنة العامة مثل المساهمات التي تؤدي لصالح صناديق التقاعد بمقتضى القانون، والاحتياطيات الإلزامية التي تضعها الشركات جانبا قبل الشروع في توزيع الأرباح السنوية من أجل توفير تمويل ذاتي لمشاريعها المستقبلية (سماقه بي،2:2020). والادخار الاجباري يعني صدور قرار مركزي باستقطاع نسبة من رواتب الموظفين (ويمكن ان يكون ذلك نصا في مواد قانون الموازنة الاتحادية) على ان يتم اعادة جميع هذه الاستقطاعات فيما بعد كلا او جزءا و حسب الظرف الاقتصادي (خضير،2:2014). والحكومة قد تلجأ الى اسلوب الادخار من رواتب الموظفين سواء الادخار الاختياري او الاجباري، وبعد انجلاء الموقف الاقتصادي وتحسن ايرادات الموازنة تستطيع الحكومة أي تعيد الادخار من استقطاعات رواتب الموظفين لصالح المدخرين (سماقه بي،2:2020).

رابعا: تاريخ الادخار الإجباري Compulsory savings history، تاريخ الادخار الاجباري في اقليم كوردستان- العراق: من اجل التخفيف من حدة الأزمة المالية الخانقة التي تواجهها اقليم كوردستان- العراق، اعلنت حكومة الإقليم في يوم 2016/2/3 و بموجب القرار رقم (64) (سماقه بي، والاخرون،106:2017) انها لن تدفع سوى جزء من رواتب موظفيها بسبب الازمة المالية باستثناء قوات البشمركه و الاسايش (الأمن)، وتبدأ من 15% الى 75% مع الاستقطاع 50% من الراتب التقاعدي للدرجات الخاصة (www.Krso.net).

خامسا: العنف الاقتصادي economic violence، على الرغم من ظهور أدلة على العنف الاقتصادي، هناك تغاضي في الاهتمام و التركيز على هذا الشكل من أشكال العنف مقارنة بالعنف الجسدي أو الجنسي ولا يتم الاعتراف به (Stylianou,2018:3). وهي السلوكيات التي تتحكم في قدرة (المرأة أو الرجل) على اكتساب الموارد الاقتصادية و استخدامها و إدارتها، مما يحد من حريتها في الاختيار(Alsawalqa,2020:10). ويمارس العنف الاقتصادي من خلال سلوكيات متعددة، أبرزها السيطرة الاقتصادية و الحرمان و الإكراه و المنع، ومن أمثلتها السيطرة على المصاريف العائلية المعيشية و مصاريف الرفاهية و تصبح السيطرة الاقتصادية واقعا عندما يمنع الجاني الضحية من

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

الوصول إلى موارده المالية أو المعرفة المالية و يمنعه من امتلاك سلطة اتخاذ القرار المالي (Stylianou,2018:3)، وإنكار الممتلكات و الموارد الشخصية للإنسان أو العمل على تناقصها كالحرمان من الميراث والعمل بلا أجر، و التلاعب بالائتمان و القروض أو استخدامها بشكل يضر بالإنسان و منعه من الوصول إلى الموارد المالية، والمراقبة المالية و السيطرة الزائدة و التدقيق على نفقاته (wikipedia.org). يتضمن العنف الاقتصادي جعل أو محاولة جعل شخص ما معتمداً مالياً عن طريق الحفاظ على السيطرة الكاملة على الموارد المالية، وحجب الوصول إلى المال، ومنع الضحية من الوصول إلى حساب مصرفي، أو الكذب بشأن الممتلكات و الأصول المشتركة (Stylianou, 2018:4)، أو منع الانخراط في التعليم أو التدريب أو العمل (wikipedia.org). والعنف الاقتصادي يحدث عندما يكتسب المعتدي السيطرة الكاملة على الموارد المالية للضحية (Stylianou,2018:4).غالبًا ما يتم التعامل مع العنف الاقتصادي كشكل من أشكال الإساءة (Alsawalqa,2020:10) إن العنف الاقتصادي يحدث عندما يحرم الفرد شريكه الحميم من الوصول إلى الموارد المالية عادة، كشكل من أشكال الإساءة أو السيطرة أو لعزلها أو لفرض عواقب سلبية أخرى على رفاهيتها(UNSD,2014:12). و يشمل الإساءة الاقتصادية السلوكيات التي تتحكم في قدرة الضحية على اكتساب و استخدام و الحفاظ على الموارد و بالتالي تهديد أمنها الاقتصادي و إمكانية الاكتفاء الذاتي على غرار أشكال الإيذاء النفسي. (Stylianou,2018:4) ويتضمن العنف الاقتصادي إساءة استخدام الممتلكات التي من شأنها تقييد حاضره أو مستقبله وهذا يعني سيطرة الشريك على إدارة الممتلكات أو حرمان الانسان من إمكانية حصوله على المال في الحاضر أو المستقبل (Pimentel ،2021،4)، ويمنع من الوصول إلى الضروريات مثل الطعام والملابس أو الأدوية (Stylianou,2018:4). وهناك علاقة بين العنف الاقتصادي و العنف المالي، فالعنف المالي يشمل الإساءة أو الاستخدام غير المصرح به لممتلكات شخص أخر أو أمواله أو الراتب (معاش)، أو أشياء ثمينة، كما ينطبق على الحالات التي يكون فيها المعتدي يصبح الوارث، إما قسرا أو من خلال التحايل القانوني، يحرم الآخر من أمواله أو غيرها من الممتلكات (Pimentel ،2021،4).

من خلال التعاريف السابقة انفا يتبين لنا النقاط التالية:

1- العنف يمارس من خلال السلوكيات التالية.

- السيطرة: مثل التحكم في مصاريف الحياة الأسرية والرفاهية.
- الإنكار: مثل إنكار او رفض الممتلكات والموارد الشخصية لشخص ما أو العمل على تقليصها.
- الحرمان: مثل الحرمان من الميراث والعمل غير المأجور وحرمان الشخص من فرصة كسب المال الأن أو في المستقبل بمنعه من الحصول على التعليم والعمل.
- التلاعب: كالتعامل مع القروض والافتراضات أو استخدامها بما يضر بالناس.
- المنع: مثل منع أي شخص من الوصول بحرية إلى المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، والرقابة المالية ، والتحكم المفرط والسيطرة على الإنفاق البشري، أو تقييد المشاركة في الدراسات، أو العمل المنتج، أو تقديم الخدمات.

2- توجد علاقة بين العنف الاقتصادي والعنف المالي، أي الاستخدام غير المشروع للممتلكات أو المال (راتب الموظف) أو أموال العمل ضد إرادته.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

سادسا: مظاهر العنف الاقتصادي : Manifestations of economic violence، من أهم مظاهر العنف في الحياة الاقتصادية:

1- الظلم و السيطرة من قبل الممارسين من أقليات متنفذة في عالم المال والأعمال.
2- الاستغلال المتخفي وراء الترويج لفكرة الحتمية الاقتصادية.
3- التوزيع التعسفي للثروة واستغلالها غير العادل من قبل الأقلية المهيمنة.
4- النزعة الأبوية المعبرة عنها في تقييد الإعلام، و رفض الحوار الجماعي لصالح تعاقد فردي يدعى بالحر.
5- عدم الاعتراف بحرية التنظيم والحق في النضال من أجل وضع أكثر إنسانية لصالح الغالبية من المجتمع.
6- التشريعات المتعسفة التي تضعها الأقليات لحماية نفسها و مصالحها (العياش،11:2012).

سابعا: العنف الاقتصادي المستدام sustainable economic violence ، عبارة عن نقل و استمرار العنف من الجيل الحالي الى الاجيال القادمة، وهو الممارسة المستمرة من خلال سلوكيات (السيطرة و الإنكار والحرمان و التلاعب و المنع) ضد الجيل الحاضر و انتقال و استمرار هذه السلوكيات الى الاجيال القادمة (سماقةبي،3:2020). إنه نقل العنف والحفاظ عليه من الجيل الحالي إلى الأجيال القادمة وهو ممارسة مستمرة من خلال السلوك (السيطرة ، والإنكار، والفصل، والتلاعب وضبط النفس) تجاه الجيل الحالي، ونقله وصيانة هذا السلوك للأجيال القادمة.

المحور الثاني: فلسفة علاقة الادخار الاجباري باستدامة العنف الاقتصادي:

اولا: الادخار الاجباري و عدم استرجاع الادخار الاجباري و عدم إعطاء الحرية في استخدام الادخار، في يوم 2016/2/3 وبموجب القرار رقم (64)، اعلنت حكومة إقليم كوردستان- العراق بسبب الازمة المالية انها لن تدفع سوى جزء من رواتب موظفيها ، و أستثني قوات البيشمركه و الاسايش (الأمن) من هذا القرار(www.Krso.net)، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) رواتب الموظفين بعد (استقطاع) نسبة الادخار الاجباري

الفئات (الف دينار عراقي)	مبلغ الراتب (الف دينار عراقي)	نسبة الادخار الاجباري (الف دينار عراقي)	مبلغ الادخار الاجباري (الف دينار عراقي)	الراتب بعد الادخار (راتب المستلم) (الف دينار عراقي)
200-100	179	%15	26.850	152.150
300-200	264	%20	52.800	211.200
400-300	356	%25	.89.000	267.000
500-400	453	%30	135.900	317.100
600-500	551	%35	192.850	358.150
700-600	649	%40	259.600	589.400
800-700	751	%45	338.400	413.600
900-800	847	%50	423.500	423.500
1000-900	948	%55	521.400	426.600
1500-1000	1189	%60	713.400	475.600
2000-1500	1678	%65	1.90.700	587.300
3000-2000	2345	%70	1.641.500	703.500
5000-3000	3780	%75	2.835.000	945.000
5000فاكثر	5676	%75	4.257.00	1.419.000

المصدر: حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة المالية والاقتصاد، بيانات غير منشورة،2014.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

و الحقيقة هذا الاجراء الذي قامت به حكومة الإقليم، أدى الى العنف الاقتصادي تجاه الموظفين و للأسباب التالية:

1- **الادخار فوق الطاقة او القدرة الادخارية:** نسبة الادخار الاجباري كبيرة و تبدأ من 15% و تصل الى 75%، ورغم ان خيار الادخار الاجباري متاحة للحكومة، الا انه يصطدم بمجموعة من الصعوبات ابرزها وجود نصوص نافذة لا تجيز استقطاع اكثر من خمس راتب الموظف الحكومي، و في حال عدم وجود أي استثناء من هذه النصوص فان نسبة الادخار ستكون 10% كحد اقصى، لان صندوق تقاعد الموظفين يقوم باستقطاع 10% من رواتب الموظفين لصالح الصندوق (توقيفات تقاعدية) استنادا الى قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014 (خضير، 2014، 2). ان اكثرية الموظفين من الدرجة (4) الى درجة (10)، ليست لديهم القدرة الادخارية لأنه في حال مقارنة راتبهم الشهري مقارنة بالمستوى العام لأسعار السوق فأنها لا يكفي أدنى مستوى الاستهلاك. الحقيقة هي الحكومات في المنطقة، والعنف الاقتصادي ضد الموظفين والأسباب التالية:

2- **الادخار فوق او خارج ارادة و رغبة المدخر:** ان اكثرية الموظفين من الدرجة (10) الى الدرجة (1)، ليست لديهم الرغبة للادخار، و ذلك لعدم وجود ضمانات تكفل بقاء ذلك الادخار وليست هناك قانون يجبر أو يلزم الحكومة استرجاع هذا الادخار.

3- يتم فرض الادخار الاجباري بشكل تصاعدي، ص يكون طرديا مع ازدياد مبلغ الراتب أي كلما كان الراتب أعلى زادت نسبة الاستقطاع. إن الادخار يتجاوز إرادة ورغبة المخلص: معظم الموظفين ، من الفئة (10) إلى الفئة (1)، لا يريدون الادخار لأنه لا توجد ضمانات بوجود مثل هذا المخزن من الضمانات ولا يوجد قانون يفرض أو يلزم الحكومة لاستعادة هذه المدخرات.

4- لا يستند هذا الادخار و الاستقطاع على اي نص قانوني او اقتصادي او اداري، ولا يأخذ بنظر الاعتبار القدرة الادخارية و الرغبة الادخارية للمدخر (الموظف). ان السلطة المختصة بإيقاف و تعديل رواتب الموظفين هي السلطة التشريعية، لأن رواتب الموظفين قد نظمت بقانون و ليس بقرار من السلطة التنفيذية، كما ان السلطة المختصة بتعديل أو ايقاف سلم الرواتب و ما يتعلق به من الحقوق و الامتيازات هي من اختصاص السلطة التشريعية و ليست السلطة التنفيذية(سماقه بي،والاخرون،106:2017).

5- في سنة 2015 الى 2021 تم توزيع (32) راتب بنظام الادخار الاجباري.

6- اذا كان الادخار فوق طاقة و رغبة المدخر، اي خارج القدرة و الرغبة الادخارية، يعني هناك اجبار و أثراها على الادخار، وهنا نرى أن الحكومة تجبر الموظفين على الادخار، و المعروف أن الادخار يتم حسب رغبة المدخر، أي أن يكون اختياريا ويقوم الموظف بإرادته بادخار راتبه مقابل فوائد. لا أن يكون دون مقابل و اجباري، و يمكن تسمية الحالة بالعنف الاقتصادي، لان الادخار مقابل فائدة، ومفهوم هذا الادخار الاجباري ليس له اية علاقة بمفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي.

تعتبر القدرة الادخارية أهم شرط من شروط الادخار: فهي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدَّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف الأخير على نظام معيشة الفرد و سلوكه و تصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى أخر و تتغير بتغير الظروف الذاتية و الموضوعية (سماقه بي،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

واخرون،106:2017). و الرغبة الادخارية: مسألة نفسية تربوية تتفاقم وتضعف حسب الدوافع الداعية للادخار و مقدار تأثر الفرد و الطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع (خضير،2:2014). اذا كان الادخار خارج القدرة الادخارية و الرغبة الادخارية، فهذا يعني ان هناك ادخارا غير حراً، اي ادخار مفروض واجباري، والادخار الاجباري يعني هناك سيطرة أقليات متنفذة في القطاع العام و يعني عدم الاعتراف بحرية الادخار، اي ان هناك اكراه في الادخار و منع استخدام الموارد المدخرة، ويعتبر هذا الادخار عنفا اقتصاديا، هذا من جهة، وعدم تحديد سعر الفائدة للادخار، اي ان هناك سيطرة و ظلم على الاموال المدخرة و استغلال اموال المدخر و حرمانه من فائدة الاموال المدخرة، ويعني هذا العنف الاقتصادي، و عدم تحديد تاريخ استرجاع الاموال المدخرة، يعني الاستغلال و السيطرة على الاموال و حرمان المدخر من استخدام و استغلال الموارد المالية المدخرة (الراتب المدخر) عن طريق القرارات المتعسفة التي تتخذها أقلية موجودة في حكومة اقليم كوردستان- العراق، وهذا ايضا يمكن اعتباره عنفا اقتصاديا. اذن الادخار الاجباري و عدم استرجاعه الى أصحابه و عدم تحديد سعر الفائدة هو ما يشكل العنف الاقتصادي، و هنا يتجلى لنا عنفا اقتصاديا ثلاثي الأبعاد، أي العنف في الادخار و العنف في عدم استرجاع الاموال المدخرة و العنف في عدم اعطاء و تحديد السعر الفائدة للأموال المدخرة (الراتب المدخر).

ثانيا: تأخير توزيع الرواتب في اوانها وعدم تعويض هذا التأخير، أن استمرار تأخير توزيع رواتب الموظفين و المتقاعدين منذ 2014 الى 2022 يعتبر عنفا اقتصاديا في إقليم كوردستان العراق، و استدامة تأخير توزيع الرواتب أثّر بشكل سلبي على الوضع المعاشي لشريحة الموظفين خاصة الدرجات الأدنى الذين يستلمون رواتبا تكاد لا تسد رمق عوائلهم، و على سبيل المثال توزيع راتب الشهر (1) لسنة 2019 في الشهر (4) من نفس السنة، توزيع راتب الشهر (1) لسنة 2020 في الشهر (5) في سنة 2020، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) تأخير توزيع رواتب الموظفين في اقليم كوردستان- العراق لسنة 2019-2020

تاريخ استحقاق الصرف الراتب شهريا لسنة 2019و 2020.	تاريخ صرف الفعلي لسنة 2019و 2020.
شهر(1) لسنة 2019	شهر(4) لسنة 2019
شهر(2) لسنة 2019	شهر(5) لسنة 2019
شهر(3) لسنة 2019	شهر(6) لسنة 2019
شهر(4) لسنة 2019	شهر(7) لسنة 2019
شهر(5) لسنة 2019	شهر(8) لسنة 2019
شهر(6) لسنة 2019	شهر(9) لسنة 2019
شهر(7) لسنة 2019	شهر(10) لسنة 2019
شهر(8) لسنة 2019	شهر(11) لسنة 2019
شهر(9) لسنة 2019	شهر(12) لسنة 2019
شهر(10) لسنة 2019	شهر(1) لسنة 2020
شهر(11) لسنة 2019	شهر(2) لسنة 2020
شهر(12) لسنة 2019	شهر(3) لسنة 2020
شهر(1) لسنة 2020	شهر(5) لسنة 2020
شهر(2) لسنة 2020	شهر(7) لسنة 2020
شهر(3) لسنة 2020	شهر(8) لسنة 2020
شهر(4) لسنة 2020	لم يوزع 13-10-2020

المصدر من عمل الباحث: بالاعتماد على البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان –العراق.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

ثالثا: الاستقطاع الكلي [100٪] للراتب و عدم استرجاعه: لم تصرف حكومة أقليم كوردستان العراق بصرف رواتب الموظفين للأشهر الاربعة الأخيرة لسنة 2015 أي (9، 10، 11، 12)، كما لم يصرف رواتب الموظفين نهائيا لشهر كانون الاول من سنة 2017.و في سنة 2020 لم يتم صرف الرواتب بالكامل لستة اشهر (الشهر4و5و6و7و8و11و12)، من سنة 2015 الى سنة 2020. لم تصرف حكومة إقليم كوردستان رواتب (12) شهرا كليا و بنسبة100% (البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

رابعا: استقطاع نسبة 21٪ من الرواتب وعدم استرجاعها: في سنة 2020 تم صرف رواتب الشهرين (2 و 3) باستقطاع نسبة 21%. وتم صرف راتب الشهر (9) باستقطاع نسبة 18% من الراتب الاجمالي، وفي سنة 2021 تم صرف الرواتب للأشهر (1و2و3و4و5و6) باستقطاع نسبة 21% من اجمالي الراتب، اي تم الصرف رواتب تسعة اشهر بنظام الاستقطاع بنسبة 21%، وصرف رواتب شهر واحد فقط بنسبة استقطاع 18% من اجمالي الراتب، اي صرفت رواتب (10) اشهر بالاستقطاع. ان استقطاع راتب الموظف الحكومي خارج ارادته و بالإكراه و بنسبة كبيرة، يعني السيطرة على الراتب و السيطرة على المصاريف العائلية المعيشية و مصاريف الرفاهية، وحرمان الموظف من التصرف في موارده الاقتصادية (الراتب) او المساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمه وتؤثر في مستقبله، وتشتمل الحرمان من التصرف في راتبه او الانفاق على حاجاته الاساسية، وفي نفس الوقت يعني هذا الحرمان عدم استرجاع وعدم تحديد موعد للاسترجاع وعدم تنظيم حقوقه قانونيا من اجل ضمان استرجاع الراتب المستقطع. وهذا دلالة ظلم و سيطرة من الحكومة على رواتب الموظفين، ما يعني استغلال رواتب الموظفين من خلال استقطاع نسبة كبيرة من رواتب موظفي القطاع العام وعدم استرجاعها(البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

خامسا: أيقاف الترقية أو الترفيع الوظيفي وعدم تعويضها: أوضحت المادة (6/أولا) من قانون رواتب موظفي الدولة و القطاع العام رقم 22 لسنة 2008، الترفيع بأنه انتقال الموظف من الوظيفة التي كان قد شغلها الى الوظيفة التي تقع في الدرجة التالية الاعلى التي تلي درجته ضمن تدرجه الوظيفي، على ان تتوفر درجة وظيفية شاغرة في الدرجة الاعلى و ان يكون الموظف مستوفيا للشروط و المؤهلات و المدة المنصوص عليها في ملحق القانون اعلاه (المعاضيدي و سعيد،2020،43). الترفيع الوظيفي هو احد حقوق الموظفين في القطاع العام حسب قانون رواتب موظفي الدولة و القطاع العام رقم 22 في 2008، وللترفيع تأثير في تحسين و تطوير مركز الموظف في الجانب المادي لما يترتب على ذلك الترفيع من الزيادة و المستحقات في الراتب، مما يضمن فيما بعد موارد اضافية تتزايد بشكل طردي مع كل ترفيع. وهناك نوعين من الترفيع، الترفيع على أساس الأقدمية والترفيع على أساس الكفاءة. (المعاضيدي، سعيد،2021،49)، لكنه وفي 2016/1/1 تم توقيف العمل بهذا القانون، اي توقيف الترفيع الوظيفي لموظفي القطاع العام في اقليم كوردستان العراق. يتبين العنف الاقتصادي بشكل واضح من ايقاف الترقية أو الترفيع الوظيفي من خلال النقاط التالية:

1- تم ايقاف الترقية او الترفيع الوظيفي ما يقرب من (700.000) موظفاً مدنياً في حكومة إقليم كردستان العراق(البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

2- لم يحصل بعض الموظفين على ترقيتين (2) ولم يحصل معظمهم على ترقية واحدة (1) (البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

3- مبلغ الترقية او الترفيع الوظيفي يبلغ حوالى (40) الف دينار عراقي من الراتب الاسمي، ويتراوح بين (60) الف ديناراً الى (300) الف ديناراً عراقياً من الراتب الكلي شهريا(البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

4- منذ 2016 الى 2021، وصل مبلغ ترفيع الموظفين كقروض مستحقة على حكومة اقليم كوردستان الى حوالي (3) ترليون ديناراً عراقياً (البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

5- منذ 2016 وحتى 2021، تم احالة (40) الف موظفاً الى التقاعد، وبعضهم محرومون من حق الترفيع و الترقية(البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

سادسا: تأخير الراتب التقاعدي و عدم تعويض هذا التأخير. في اقليم كوردستان، هناك عدم انتظام في توزيع الرواتب التقاعدية وقد تأخرت عن موعده المحدد و لم تدفع رواتب 12 شهرا كاملا 100% و عدم تعويض التأخير وعدم تعويض التوزيع بشكل غير منتظم و عدم استرجاع الرواتب المقطوعة ل (12) شهر كامل(البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق).

سابعا: الادخار من الادخار saving from saving ، **اي الادخار من الراتب التقاعدي**. مصدر تمويل الراتب التقاعدي هو الموظف ذاته لأنه هو الذي ادخر أمواله التي استقطعت من استحقاقه في صندوق التقاعد بحكم الالتزام القانوني. لذلك يرى بعض الباحثين المختصين بأن الراتب التقاعدي لا يعد منحة أو هبة، وإنما هو حق من حقوق الموظف، لأنه مستقطع ابتداءً من راتبه الشهري بصورة منتظمة خلال خدمته في الوظيفة من أجل مواجهة متطلبات الحياة بعد انتهاء خدمته الوظيفية. (الموسوي،2020،1). اذا كان الادخار الاجباري عنفا، فان الادخار من راتب المتقاعد يعتبر عنفا سريعا بحق المتقاعد، لان الراتب التقاعدي عبارة عن تراكم الادخار الشهري للموظف الحكومي، اي يأتي الراتب التقاعدي من الادخار الشهري و بشكل اجباري من راتب الموظف. اذن الادخار من الادخار، هو ظلم و تعسف، و حرمان المتقاعد من استخدام و صرف الراتب التقاعدي من اجل اشباع الحاجات الاساسية و الدوائية و العلاجية، ولم يحدث في تاريخ الاقتصاد العراقي فرض الادخار الاجباري على رواتب المتقاعدين الاّ في اقليم كوردستان- العراق، حيث نرى ادخارا من الراتب التقاعدي أي الادخار من الادخار كما هو مبين في الجدول رقم(3)

جدول رقم(3) الادخار من الادخار saving from saving

السنوات الشهر	2015	2019	2020
1			الادخار بنسبة 100%
2			الادخار بنسبة 100%
3			الادخار بنسبة 100%
4			الادخار بنسبة 100%
5			الادخار بنسبة 100%
6			الادخار بنسبة 100%
7		الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%
8		الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%
9	الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%
10	الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%	
11	الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%
12	الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%	الادخار بنسبة 100%

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان – العراق2021.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

يتبين من الجدول رقم(3)، في سنة 2015 تم ادخار راتب الاشهر (9و10و 11و 12) بشكل كامل، اي بنسبة 100%، أي الادخار الاجباري من الادخار وهو راتب المتقاعدين، وفي سنة 2019 تم الادخار من الادخار للأشهر (7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 12) بشكل كامل بنسبة 100%، وفي سنة 2020 تم الادخار من الادخار للأشهر (1و2و3و4و5و6و7و8و9و11و12) بشكل كامل بنسبة 100% و لم تصرف الأ رواتب الشهر (10) فقط في هذا العام.

ثامنا- العنف الاقتصادي المستدام sustainable economic violence : تحويل الراتب التقاعدي من المتقاعد الى القاصرين: حين يأتي الحديث الى الادخار الاجباري و الاستقطاع الاجباري لرواتب الموظفين وتأخير توزيع الرواتب يقفز العنف الاقتصادي الى المقدمة ولكن دون أدراك أن هذا العنف المفروض على الجيل الحاضر سوف ينتقل الى الجيل المقبل عن طريق نقل رواتب المتقاعدين المليئة بالادخار و التأخير و الاستقطاع و والتي تأخرت فيها الترقية والترفيع الوظيفي، وبعد وفاة الموظف المتقاعد ينتقل هذا الراتب الى الابناء و الوارثين من الجيل المقبل،(سماقةي،2022،2). وهذا يعني ان العنف الاقتصادي المستدام عبارة عن تحويل العنف من الجيل الحاضر (الموظف المتقاعد) الى الجيل المقبل (وارث المتقاعد). من خلال الموورود انفا و من خلال سلوكيات متعددة، ندرك ان هناك ممارسة العنف الاقتصادي ضد الموظفين والمتقاعدين في اقليم كوردستان – العراق، و من أبرز هذه السلوكيات:

1- السيطرة: ومن أمثلتها السيطرة على الراتب، إنكار أو حظر تنظيم الادخار بموجب القانون، واستعادة المدخرات.
2- الحرمان: الحرمان من الادخار و استخدامه، والتلاعب بموعد توزيع الرواتب.
3- الاكراه: الاكراه والإجبار على الادخار لا يتماشى مع الرغبة والقدرة الادخارية للموظفين والمتقاعدين.
4- المنع: منع ورفض استخدام المال المدخر (الراتب المدخر) في المصاريف المعيشية او استخدامه في دفع المستحقات اجور الماء و الكهرباء والضرائب (سماقةي،2021،1)، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(1)سلوكيات العنف الاقتصادي ضد الموظفين

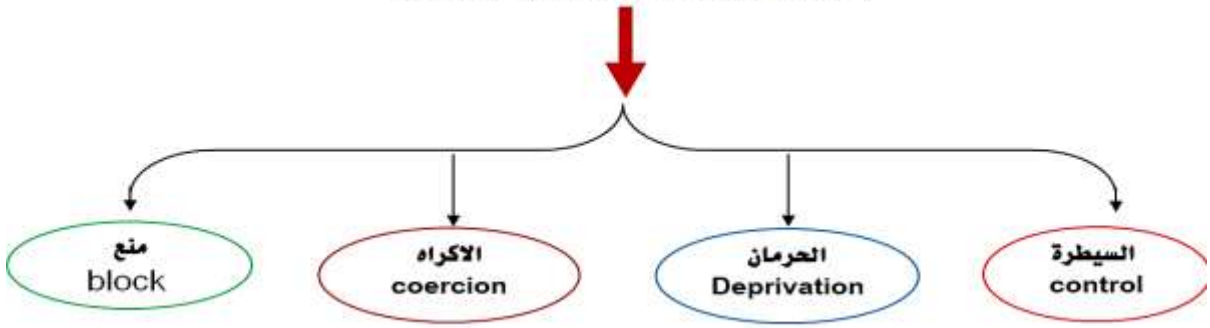

المصدر:من عمل الباحث .

Activate Windows

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات: خلص البحث الى جملة من النتائج وهي:

1- هناك ثمانية انواع (8) من العنف الاقتصادي ضد الموظفين في اقليم كوردستان- العراق. الادخار الاجباري و تأخير توزيع الرواتب و الاستقطاع الكامل (100%) و استقطاع نسبة 21% و 18% و عدم استرجاع استقطاع الراتب و تأخير الراتب التقاعدي و الادخار من الادخار و العنف الاقتصادي المستدام.

2- الادخار الاجباري من رواتب الموظفين و المتقاعدين هو عنف اقتصادي.

3- الاستقطاع الاجباري من رواتب الموظفين و المتقاعدين هو عنف اقتصادي.

4- عدم توزيع الراتب بشكل كامل(100%) لمدة (12شهرا) هو عنف اقتصادي.

5- عدم توزيع رواتب الموظفين و المتقاعدين في موعدها و تأخيرها هو عنف اقتصادي.

6- وقف ترقية او ترفيع الموظفين في القطاع الحكومي هو عنف اقتصادي.

7- الادخار الاجباري من الادخار(الراتب المتقاعدين) هو ظلم وتعسف وحرمان ضد المتقاعدين.

8- انتقال العنف الاقتصادي من الموظفين والمتقاعدين الأحياء حاليا الى وارثيهم، هو انتقال الظلم و التعسف والاكراه و الحرمان، يعني انتقال العنف الاقتصادي من الجيل الحالي الي الجيل المقبل، و الاستمرار في العنف الاقتصادي يعني وجود عنف اقتصادي مستدام ضد الموظفين و المتقاعدين و ابناؤهما في اقليم كوردستان – العراق.

9- يمارس العنف الاقتصادي ضد الموظفين من خلال سلوكيات متعددة أبرزها: السيطرة. ومن أمثلتها السيطرة على الراتب، إنكار تنظيم الادخار بالقانون و استرجاع الادخار. والحرمان من الادخار واستخدامه، والتلاعب بموعد توزيع الرواتب. والاكراه في الادخار الاجباري الغير ملائم مع الرغبة والقدرة الادخارية للموظفين. ومنع الموظفين من الوصول الحر الى المشاركة الاجتماعية و الاقتصادية، ورفض استخدام المال المدخر (الراتب المدخر) في المصاريف المعيشية او استخدامه في دفع مستحقات اجور الماء و الكهرباء و الضرائب.

10- استمرار (الادخار الاجباري و الاستقطاع الاجباري و تأخير توزيع الرواتب و توقف الترقية او الترفيع) يؤدي الى استمرار و استدامة العنف الاقتصادي في اقليم كوردستان.

11- نوع العنف المستخدم ضد الموظفين هو العنف الاقتصادي المستدام للأسباب التالية:

- ❖ لأنه عملية مستمرة منذ نهاية السنة 2014 الي نهاية السنة 2021الي يوم 2022،3،8.
- ❖ لأنه ينتقل من الموظفين والمتقاعدين الأحياء حاليا الي وارثيهم .

12- بناءاً على نتائج البحث، تم التوصل الى التحقق من إثبات و اختبار صحة الفرضية التي تم صياغتها في بداية البحث كالاتي: (ان الادخار الاجباري هو شكل من اشكال العنف الاقتصادي، واستمرار الادخار و الاقتطاع الاجباريين و تاخير توزيع الرواتب و ايقاف الترقية و الترفيع الوظيفي يؤدي على استدامة العنف الاقتصادي ضد الموظين والمتقاعدين في اقليم كوردستان- العراق).

التوصيات: القضاء على العنف ضد الموظفين يحتاج الى سياسة اقتصادية قابلة للتطبيق على المستوى المحلي ويمثل أهم خطوة في تنمية رأس المال البشري و الاقتصادي للموظفين، ويمكن عرض

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

سياسات الحد و تقليل العنف الاقتصادي المستدام الى مستوى الصفر في اقليم كوردستان- العراق كما يلي:

اولا: سياسات الحد من العنف الاقتصادي المستدام في الاجل الطويل:

1- الاستدامة المالية financial sustainability للإقليم: ان العدالة بين الاجيال في الإقليم تتحقق على وجه خاص من خلال وجود ميزانية صلدة للإقليم، اي من خلال وجود الاستدامة المالية، والتداعيات الهائلة للأزمة المالية منذ أوائل 2014 في الإقليم أظهرت بوضوح مدى أهمية التصرف وفقا لنموذج الاستدامة في السياسة المالية.

2- إدارة مستدامة sustainable management لاقتصاد الإقليم: يواجه الإقليم اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحديات مثل (الأزمة المالية، الفقر والبطالة و التغيير الديموغرافي بسبب زيادة عدد النازحين و الفساد الإداري والمالي)، يتطلب الانتقال الى انتاج يتدنى فيه (التكاليف الاقتصادية و البيئية) ويزيد فيه الاستخدام الفعال للموارد من اجل الحفاظ على القدرات التنافسية والانتاجية للشركات وضمان توفر المواد الاولية على المدى الطويل وكذلك وضع خطط كفيلة بجعل اقتصاد الإقليم من أكثر الاقتصاديات فعالية في استغلال الموارد الطبيعية والموارد المادية والموارد المالية و الموارد البشرية، الادارة المستدامة لاقتصاد الاقليم تعني تكيف الاقليم مع تحديات العصر واستغلال الفرص الاقتصادية وتحمل المسؤولية في المستقبل.

ثانيا: سياسات الحد من العنف الاقتصادي المستدام في الاجل القصير:

اولا: على مستوى السلطة التنفيذية: يجب على حكومة إقليم كوردستان أتخاذ الخطوات و الإجراءات التالية من اجل حل مشاكل رواتب الموظفين في القطاع العام: ثانيًا: سياسات الحد من العنف الاقتصادي المستدام على المدى القصير:

1- ينبغي ازالة الادخار الاجباري و عدم تأخير توزيع الرواتب وازالة استقطاع الرواتب بالرجوع الى اتفاقية بغداد – اربيل، اي بالرجوع الى بغداد والتزام الطرفين بالاتفاقية.

2-فتح حساب مصرفي للموظفين و تحديد الرصيد ونسبة الراتب المدخر و المستقطع و تحديد نسبة الربح للادخار الاجباري.

3-طلب قروض من الحكومة الاتحادية لمواجهة أزمة العنف الاقتصادي ضد الموظفين مما يساعد على تجنب نشوء استفحال مشكلات اجتماعية معقدة.

ثانيا: على مستوى البرلمان: تنظيم الرواتب المدخرة على شكل قروض في ذمة الحكومة من اجل ضمان الحق القانوني للموظفين. واعلان خارطة طريق او كيفية استرجاع هذه القروض للموظفين من حيث الوقت والمبلغ او اقساط استرجاع القرض، وتحديد فوائد هذه القروض.

ثالثا: على مستوى منظمات المجتمع المدني و على المستوى الجماهيري: ينبغي الضغط على الحكومة عن الطريق الإجراءات القانونية و الديمقراطية.

رابعا: على مستوى الجامعات و المراكز الاكاديمية: اقتصار دور المفكرين و المتخصصين في العنف الاقتصادي في عرض مسارات العنف الاقتصادي والمساهمة في دقة التشخيص لأنواع و أبعاد و حجم مشكلات العنف الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

1- الادريسي، عبدالسلام ياسين، التحليل الاقتصادي الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، الطبعة الاولى1986 .
2- بول. أ.ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، ترجمة هشام عبدالله، الاقتصاد، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2001.
3- حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة المالية والاقتصاد، بيانات غير منشورة،2014 و 2021.
4- خضير، باسل عباس: الادخار الاختياري او الاجباري بدلا من تخفيض رواتب الموظفين في 2014/12/9 (www.Kitabat.info)
5- سهو، نزهان محمد، أثار الازمة المالية العالمية على الادخار، مجلة الكوت للعلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة واسط، العدد22، السنة 2016.
6- عضر العياش، تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين، المجتمع والعنف، نشر في الانترنيت في 30 اوكتوبر2012.
7- المعاضيدي، رقيب رافع و، سعيد، عبد السلام لفته، تحليل سلم رواتب العاملين في القطاع العام فنيا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 124، السنة 2020.
8- المعاضيدي، رقيب رافع و، سعيد، عبدالسلام لفته، تحليل سلم رواتب العاملين في القطاع العام فنيا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد 27، العدد 125، السنة 2021.
9- الموسوي، سالم روضان ، الراتب التقاعدي هل هو تعويض أم التزام تعاقدي؟، المدى، أراء و أفكار 17/05/2020 (/view.php?cat)

المصادر:

اولا: المصادر العربية:

1- من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، عنف اقتصادي،19اكتوبر 2021،https://ar.wikipedia.org
2- من موقع حكومة اقليم كوردستان- العراق في يوم2016/2/3(www.Krso.net)

ثانيا: المصادر الكوردية:

1 سماقةيي،ئةيوب ئنوةر ، تونـدو تيـذى ئـابووري دذى ذنـان ،سـالَى بيسـت و نؤيـةم ذمارة(8125)دووشةممة9/3/2020
2 سماقةيي،ئةيوب ئنوةر ،ذمارةى مةرجدار،كوردستانى نويَ،ذمارة،،رؤذى2020/6/23.
3 سماقةيي ، ئةيوب ئةنوةر، بنةماكانى زانستى ئابووري، دار اربيل ، هةوليَر، ضاثى دةيةم، 2019.
4 سماقةيي ،ئةيوب ئةنوةر،دةرباز مصطفى محمود،بيرهات خليل عبدالله،ريَواس زؤراب، دلفين صابر حسين، هنا لازم على، شيكردنةوةى رِؤلى داهاتووى بانك لة ثاشةكةوتى مووضةى فةرمانبةرانـدا (هـةريَمى كوردسـتانى عـيَراق وةك نموونـة)، طؤظـارى زانكـؤ بـؤ زانسـتة مرؤظايةتيةكان، زانكؤى سةلاحةددين – هةوليَر، بةرطى 2،ذمارة(6) سالَى 2017.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2022/3/15 تاريخ قبول النشر/2022/3/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.2

ثالثا: المصادر الاجنبية:

1- Amanda M. Stylianou, PhD, LCSW Safe Horizon, New York, New York, Economic Abuse Within Intimate Partner Violence: A Review of the Literature, Violence and Victims, Volume 33, Number 1, 2018.

2- Anna de Serpa Pimentel1, Gerry Mshana2, Diana Aloyce2, Esther Peter2, Zaina Mchome2, Donati Malibwa2, Annapoorna Dwarumpudi3, Saidi Kapiga2,4 and Heidi Stöckl5, Women's understanding of economic abuse in North-Western Tanzania, Women's Health Volume 17: 1–11 © The Author(s) 2021 Article reus guidelines: sagepub.com/journals-permissions DOI:10.1177/1745506521104218 journals.sagepub.com/home/whe

3- Rula Odeh Alsawalqa, Economic Abuse of Women in Amman, Jordan: A Quantitative Study, The University of Jordan, Amman, Jordan, SAGE Open October-December 2020: 1–13 © The Author(s) 2020 DOI: 10.1177/2158244020982616 journals.sagepub.com/home/sgo

4- UNSD, Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women, Statistical Surveys,2014 .